



تنمية سوق العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب الباحثين عن فرص عمل

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

العدد الخاص من جريدة "الاجتماع السنوي ٢٠١٦"

مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية

١٨ أيار ٢٠١٦ | جمهورية إندونيسيا

ان مواجهة الأزمات، وخصوصا أزمة العام ٢٠٠٨، قد غيرت طبيعة عمل المصارف المركزية التي لم تعد تعتمد فقط على الأدوات التقليدية في تنفيذ سياساتها النقدية، بل أصبحت تلجأ الى هندسات أخرى تفيد الاقتصاد والمجتمع.

لقد أصبح لدى المصارف المركزية دوراً أكبر في اقتصادات العالم من خلال مساندة الحكومات في توفير الظروف المؤاتية لتحقيق النمو المستدام، واستنهاض الإمكانيات لإعادة إحياء سوق العمل.

فبفضل سياسة الاستقرار النقدي التي تمسك بها مصرف لبنان طوال السنوات الماضية وقدرته على تطوير نظام مصرفي متين ومحافظ، تمكن من إطلاق العديد من المبادرات والتحفيزات في مجال التسليف الى القطاع الخاص الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي في عملية تحفيز الاستثمار والمبادرة بمشاريع جديدة وتحشيد فرص العمل الأكثر تخصصاً وكفاءة.

لجأ مصرف لبنان خلال السنوات الماضية الى تقديم التحفيزات المتنوعة للمصارف من اجل الانخراط في برامج تسليفية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية وذلك بفوائد مقبولة عن طريق الاعفاء من الاحتياطي الالزامي. هذا، إضافة إلى الدعم الذي تقدّمه الدولة على القروض الصناعية والزراعية والسياحية والقطاع التكنولوجي. ولقد كان لذلك مردود ايجابي على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تحفيز القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي سمحت لقطاعات عديدة بأن تتطور خصوصاً قطاعي البيئة والطاقة البديلة.

ولما قامت المصارف باستنفاد معظم الاحتياطي الالزامي لديها بهذا النوع من التسليفات، أطلق مصرف لبنان رزم تحفيزية جديدة في بداية العام ٢٠١٣ تهدف الى تحفيز النمو عن طريق تحريك الطلب الداخلي، وذلك في ظل الأزمة الحاصلة في سوريا وتزايد القلق من الوضعين السياسي والأمني.

يسعى مصرف لبنان من خلال هذه البرامج إلى تعزيز التعاون القائم بين القطاع المالي والقطاعات الأخرى. وبالفعل، كان للرمز التحفيزية التي أطلقها في العام ٢٠١٣ أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل، لذا قام بتجديدها لثلاث سنوات على التوالي، حيث منح المصارف حتى الآن ما يقارب الـ ٥ مليار دولار بمعدل فائدة 1% بهدف إقراضها للقطاع الخاص بفوائد مخفضة، خصوصاً في مجال السكن والمشاريع الجديدة والطاقة البديلة والمشاريع البيئية وريادة الأعمال. ولا بد من ذكر المبادرة الوطنية لتفعيل الطاقة والطاقات المتجددة (NEEREA) التي أطلقها مصرف لبنان بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه وهيئات دولية والتي تتوجت بالنجاح. فالاستثمارات التي تمت في هذا القطاع وصلت الى ما يقارب الـ ٥٠٠ مليون دولار واستفاد منها أكثر من ٢٥٠ مقترض كما وفرت حوالي ١٠ آلاف فرصة عمل جديدة بشكل

مباشر أو غير مباشر نتيجة زيادة عدد الشركات العاملة في هذا القطاع والمشاريع التنفيذية الكبرى وتوجه بعض الجامعات لتركيز اختصاصات مستقلة في هذا المجال.

وفي السياق نفسه، اصدر مصرف لبنان في آب ٢٠١٣ التعميم رقم ٣٣١ الذي يهدف الى اطلاق قطاع عجز عن ايجاد موارد الرسملة اللازمة، وهو قطاع اقتصاد المعرفة الذي يعول عليه لتوفير فرص العمل وينعكس مردوده على الاقتصاد الوطني ككل. لقد وضع مصرف لبنان بتصرف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار من خلال منح المصارف تسليفات دون فائدة مقابل المساهمات التي تقوم بها بالشركات التي تعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن عدة شروط. كما علق موافقته على منح التسليفات للمصارف على مدى تأثير المشروع موضوع الشركة المراد انشائها على النمو الاقتصادي والاجتماعي وعلى توفير فرص عمل في السوق المحلية، وتاليا زيادة الثروة الوطنية اللبنانية وعلى مدى دعم المشروع للمهارات الفكرية الابداعية.

هدف المصرف المركزي من هذا التعميم الى تحفيز آليات تأسيس شركات جديدة في لبنان، والتي قد تتحوّل في المستقبل الى شركات مساهمة قابلة لاغناء الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز عمل السوق المالية. وان موضوع التعميم هو عملية رسملة وليس قروضا، اذ عمل مصرف لبنان على ايجاد آلية للمصارف اللبنانية كي تشارك في رأس مال تلك الشركات الناشئة. وهذه الآلية مخصصة لاقتصاد المعرفة الذي هو طاقة بشرية للبنان، بما يختلف عن القروض المدعومة الموجهة الى قطاعات السكن والتعليم والبيئة وسواها. ويشدد مصرف لبنان هنا على موضوع الرسملة لان قروض القطاع المصرفي للقطاع الخاص قد تشكل حاجزا أمام الاستثمار لان كلفة هذا الدين تحد من امكانات الاستثمار لدى المؤسسات القائمة أو تلك التي تنشأ. فقد وفر المصرف عن طريق هذا التعميم البديل لأصحاب الافكار الخلاقة الذين قد لا يمتلكون رأس المال المطلوب لتأسيس شركاتهم الخاصة عبر الحصول على خيار المشاركة مع المصارف التجارية. كما ان لا مخاطر على رأسمال المصرف في عمليات التمويل كون المصرف المركزي يغطي نسبة ٧٥% من مخاطر المصرف.

إن التعميم رقم ٣٣١ قد ساهم في إيجاد تعاون وثيق بين القطاع المالي وقطاع المعرفة الرقمية. والنجاح الذي تحقق في تطبيق هذا التعميم يدفع مصرف لبنان الى مواصلة تقديم الدعم المالي على المدى الطويل لهذا القطاع الناشئ. فمصرف لبنان يدعم أيضا الشركات المسرعة للأعمال في لبنان وفي هذا السياق، يعنى بالمنصة التكنولوجية الرقمية المنشأة بدعم من المملكة المتحدة UK Tech Hub والتي تبدو واعدة جدا.

لدى مصرف لبنان مشاريع عديدة. وهدفه لعام ٢٠١٦ هو النجاح في إطلاق منصة تداول إلكترونية لإدراج الشركات الناشئة والصناديق ولتمكين الشركات الناجحة من طرح أسهمها. والمشاركون في هذه المنصة هم المهنيون والمصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والمكاتب العائلية المختصة بإدارة الثروات الخاصة (Family Offices). وستشكل هذه المنصة وسيلة تداول قانونية وشفافة للمؤسسات المالية المحلية والأجنبية على حدٍ سواء.

ستُعنى هيئة الأسواق المالية بالترخيص للشركات التي تريد القيام بعملية إدراج وللمشاركين الراغبين بالتداول. فمن خلال تنظيم عمل المؤسسات المعنية بعمل الأسواق المالية سيستفيد لبنان من عملية التمويل هذه مما يساعد في استحداث فرص عمل عبر تأمين السيولة التي من شأنها أن تخدم قطاعات كثيرة. فمصرف لبنان قد تكيّف مع التغيرات العالمية، وستثمر إمكانياته وقدراته لمساعدة لبنان على الاندماج في البيئة العالمية الجديدة.

وعلى الرغم من كل الصعوبات التي يواجهها لبنان، فإن مصرف لبنان مستمر في سياساته الهادفة الى المحافظة على الاستقرار في الفوائد والأسعار ولديه كل الإمكانيات للمحافظة على الاستقرار النقدي بدعم من السيولة المرتفعة في المصارف ومن خلال موجوداته بالعملات الاجنبية التي تخطت الـ ٣٧ مليار دولار أميركي، بالإضافة إلى مخزون الذهب الذي هو ثاني أكبر مخزون في الشرق الاوسط.

لدى لبنان القدرة على الانطلاق اقتصاديا، ومصرف لبنان سيبقى مشاركا مع القطاع الخاص من خلال البرامج التحفيزية الهادفة الى تفعيل النمو والإنتاجية وتسهيل مشاريع الاستثمار والمساهمة في خلق فرص العمل.